

هل يفني أعضاء السلطة المحلية بعودتهم؟!

جرت العادة قبل كل عملية انتخابية نيابية أو محلية أن يتقدم المرشح باستطلاع الناخبين من خلال إطلاق الوعود الممسولة لهم انه سيعمل كذا وكذا ويحقق للناخبين ما يحتاج اليه من منافعهم. مشاريع خدمية.. والهدف من ذلك كله فقط هو كسب اصواتهم. وانتكر عندما خرج المواطنون المبعوثون للمشاركة في انتخابات المجالس المحلية الأخيرة التي راقت الانتخابات الرئاسية كانت هذه الاحلام والامنيات تراوهم وهم يدلون باصواتهم لمن يعتقد انه الاقرب والاصح والاجدر بالحب والاحترام معقدين في ذات الوقت ان الدستور قد حمل أعضاء السلطة المحلية مهمة لخدمة المواطنين لاقتل خطورة ومسؤولية عن تلك التي يتحملها أعضاء المجلس التشريعي «النواب» ان لم تكن لهم بحكم ان رؤساء واعضاء السلطة المحلية يعملون في الميدان وهو ما يعني ان يكونوا اكثر حرصاً على الوفاء بالوعد والعمل على بناء المجتمع اليمني البناء السليم. وقد لا يترك هؤلاء ان امثالهم في الدول الأخرى المتخصرة المجالس والوزارات من اجل عضوية المجالس البلدية كون هذه الوظيفة تخفي الحبح والتقدير لدى المواطنين بما تقدمه لهم من خدمات.. وخير من هؤلاء في هذه الدول كانوا يشغلون رؤساء حكومات تحولوا الى «عمد» لديهم ويفضل تلك الفهم من الشخصيات ترى في فرنسا كل المدن والقرى والأحياء المستوارية في الخدمات جازية للاستثمارات وماهولة بالسكان وفي تطور مستمر وذلك لان



احمد ناصر الشريف

المزاينة المخصصة للمجالس البلدية بنقلها المسؤولون عليها على المدارس والطرق والنظافة وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي وحتى على الشرطة المحلية التابعة للمدينة للحفاظ على امن مواطنيها بالإضافة إلى تامين المنشآت والمستثمرين وذلك تلقى هذه الوظيفة- وتعني بها عضوية المجالس البلدية في تلك الدول- منافسة حادة لا يملك شرف الوصول إليها إلا المبدع والخلاق والمبتكر وكل قادر على التميز والنجاح- وهناك الكثير من هؤلاء استطاعوا من خلال نجاحهم في الميدان وكسب ثقة المواطنين ان يصلوا إلى مناصب رؤساء حكومات وجمهوريات.. واكثر مثال على ذلك «جاس شيراز» رئيس جمهورية فرنسا الذي شغل لفترة طويلة «عمدة» باريس واستطاع ان يحقق من خلال هذا المنصب «شيء» الكثير للعاصمة الفرنسية.. والمثال الآخر «حمدي نجاد» رئيس جمهورية ايران الإسلامية الذي كان قبلها مسؤولاً عن المجالس البلدية في العاصمة «تهران» فكافأ نجاحه المواطنين في ايران بانتخابه رئيساً للجمهورية. والمسؤال هنا هو: هل يستفيد رؤساء واعضاء المجالس المحلية في بلادنا من تجارب الآخرين ويوفوا على الامل الموعودهم الانتخابية حتى لا يفقد الشعب ثقته بهم؟ وهم يقولون انهم كذبوا عليه فذهبوا لخدمتهم وماهولة بالسكان وفي تطور مستمر وذلك لان

بونبول بان كي مون ونحن



ابن التيبيل

استهل بان كي مون فترة ولايته الراهنة كأمين عام للمنظمة الدولية الامم بمواقف مسبقة الصنع.. تؤكد مؤثراتها الضمنية حقيقة ان الرجل يتقن ابرز شروط صلاحته لتولي مهام هذا الموقع الذي من المفترض ان يتمتع شاغله بقدر مستحق من الزاظة والحيادية. بحيث يكون على مسافة واحدة من ذوي الشأن في اية قضية يجري الاحتكام فيها الى منظمتهم بعيدة عن مساهمتها الحق في إيجاد حل لها. على نحو يحظى بأقل طرفها ككل. دونما أدنى انحياز لطرف على حساب آخر. فقلد بدا تواطؤ بان كي مون مع أهواء دولية بعينها.. واضحا وجليا حال تنفيذ حكم الأعدام غيلة في الرئيس العراقي الشهيد «صدام حسين». وفي ذلك ما يكفي لتبيان مقدمات تبعيته المبركة لقوى الهيمنة والتسلط في هذا الكون الذي نعيش بين أرجائه. وهنا تكمن حيثيات اختياره لشغل هذا المنصب الاممي الرفيع على أهميته.

التمكين السياسي للمرأة

إن التمكين السياسي للمرأة إنما يعني المساواة في الاقتراع والترشيح للمجالس البرلمانية والمجالس المحلية. ويرغم ان مشاركة المرأة المعنية في الاقتراع للانتخابات السابقة كانت كبيرة، إلا ان مشاركتها في عملية اتخاذ القرار لاتزال متدنية في كلا المجلسين، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد ان مشاركة المرأة في مؤسسات السلطة التنفيذية قد شهدت في الآونة الأخيرة بعض التحسن فهناك عدد من الوكلاء، ومسيري العموم، وهناك من يعطى في السلك الدبلوماسي، كما ان هناك وزيرتين في الحكومة.



د. إنسام راشد الهادي

وإن الحفاظ على الديمقراطية واستدامة التنمية داخل المجتمع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتوسيع العملية الديمقراطية التي تكفل لكل شرائح المجتمع المشاركة في صنع القرار. وتمكين المرأة كشرائح من شرائح المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً يعزز العدالة ويحفز الطاقات. فالمرأة يمكن ان تقوم بدور محوري في كل بُعد من ابعاد التنمية وبالتالي لابد من اصلاح السياسات والمؤسسات التي تكبح الإمكانات الحقيقية لنصف الطاقة البشرية. ولابد من التأكيد بان تمكين المرأة ضرورة لإطلاق الطاقات الكاملة للمجتمع لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة. ويجب الاهتمام من قبل المجتمع بإشراك المرأة في عملية صنع القرار والأنشطة الاقتصادية حيث ان العائد الاقتصادي والاجتماعي على الاستثمار من تعليم المرأة ورعاية منسحتها هو اكبر من الاستثمار على أي استثمار مماثل نظراً لما تقوم به المرأة من دور محوري في رعاية اسرتها وتربية النشء.

إن المنظمات الدولية بدأت تولي قضية المرأة اهتماماً من خلال سن القوانين والتشريعات وايضاً من خلال التوصيات التي تبنتها المؤتمرات الدولية والتي ترى ان إشراج المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية خطوة مهمة تسهم في نهضة المجتمع. واليمن قد كتلت الحقوق السياسية للمرأة، حيث كفل الدستور كافة الحقوق السياسية والانتخابية للمرأة أسوة بالرجل، كما كفل تكافؤ الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل المواطنين ولم يفرق بين المرأة والرجل. وايضاً وقعت اليمن على الاتفاقيات والإعلانات الدولية والإعلانات والمؤتمرات الدولية ومنهج عمل (بوليفي) وواقع المرأة السياسي اليوم يظهر بعض التحسن، فالمرأة اليوم تتبوأ بعض المراكز القيادية في هيئات السلطة التنفيذية. ولكن المكسب السياسي الذي حققته المرأة يتمثل بما أتتج لها من فرصة بإماتها في الحياة السياسية من خلال إعطائها نسب تمثيل داخل صفوف وتكوينات حزب المؤتمر الشعبي العام.

إن الدافع لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة هو الثقة بان المرأة يمكن ان تكون شريكاً فاعلاً في عملية التنمية إذا ما أتتج لها فرص حقيقية ملموسة في كافة مواقع التنظيمات السياسية ومؤسسات الدولة وايضاً في السلطين التشريعية والتنفيذية. إن تعزيز مشاركة المرأة وتمكينها في الحياة العامة يأتي من خلال الخطوات التالية:

- 1- تطبيق ماتم الالتزام به إلى واقع عملي.
- 2- دعم المرأة في نيل حقوقها الدستورية والقانونية.
- 3- تعديل القوانين التمييزية السارية ضد المرأة في كافة الجوانب.

استاذ التامين المساعد- كلية التجارة والاقتصاد جامعة صنعاء

محمد اسماعيل الشامي

وماتقوم به الأجهزة الأمنية ورجالها الصناديد وأبطال القوات المسلحة الشجعان المغاوير والوطنيون والسلطة المحلية بقيادة محافظة صعدة في التصدي لتلك العناصر التخريبية والمتمردة الخارجة على النظام والقانون بغية اشعال نار الفتنة واثارة الفلالق والترويج لافكار ومعتقدات ما انزل الله بها من سلطان والتي ترجع على كل مواطن غير مخلص لدينه ووطنه الوقوف صفاً واحداً بجانب الأجهزة الأمنية والجيش في معركة الامة ضد تلك العناصر التخريبية للقضاء عليها واجتثاثها كورثها أصبحت دا. ومرصاً ضمان في جسد الوطن لا يبد ويتحماً إزالة هذا الاله (السرطان الخبيث) للحيلولة بون انتشاره وتثقيبه حتى يكون الوطن سليماً معافى يستطيع النهوض والاستمرار في تحقيق انجازات نجاحه واستقراره وتطوره وزيانته والتي تحققت كل تلك المنجزات على يد قائد الوطن وزعيمه صانع الوحدة وباني نهضة اليمن وريخته وانهاره..

آخر صرعات السوق.. الدفع بالدولار!

في تعاملات الدولار، وهم يعلمون ان البلد لها عملتها الرسمية ويسودها النظام والقانون. لذا يجب عليهم ان يتقوا الله في انفسهم ويتقوا بالربح واليسير ويحترمون عملة دولتهم التي يستظلون بظنها ولا يستغلوا التهاون القائم من قبل المسؤولين وعض الطرف عنهم والتلاعب بالاسعار كييفما يحلو لهم لانهم يعلمون بان الغالبية العظمى من أبناء البلد لاتعرف حتى صوره «الدولار». وكل ما احشاهم الا يقتصر الامر على فئة التجار فقط بل الخوف ان يتعدى ذلك إلى اصحاب «البقالات»، والديابات ونقاجا في يوم ما يصاحب «التقاسي» طلب اجرة المشوار «الدولار». ومن ثم تصبح عملتنا في خبز كان!

مع الوطن والرئيس ضد التخريب والفتنة

وسغيراً، فهل من مبرر ولو حتى بسيطاً جداً وضئيل ولو ان يكون اوهى من خيط العنكبوت فيما تقوم به العناصر التخريبية اليوم في بعض مناطق صععدة ومن يتاصرهما او يساندها لاشعال نار الفتنة والافتتال وعلان التمرد والخروج عن الدولة بقوة السلاح وهم من عفا عنهم باللاس وامر بتعويضهم عن كل ممتلكاتهم والاعجب من ذلك ما سمعته وما يروج له المدعو بحبي الحوفي والذي رفع البرلمان الحصانة عنه باعتباره (ارهابي) حيث تورطه باحداث الفتنة ودعم التمرد من السوق الخارج وهو مطلوب للانتربول الدولي والذي كان يعد في السابق جزءاً من السلطة وما اغرب تصريحاته الاعلامية في عدد من القنوات الفضائية والتي تظهره وكمنه وعصاة الالهاب والتخريب التي يقودها شقيقة دولة مستقلة وكيان منفصل عن اليمن او طائفة في بلد لا وجود للطائفية فيه على الاطلاق فإذا كان بينه وبين (السعودية) أي مشاكل او صعادات ما دخل الحكومة ورئيس الجمهورية فليدع (السعودية) تقاتلهم ولا علاقة للدولة بالتدخل في شئونهم متناسياً انه وجماعة التمرد ليسوا سوى مواطنين عليهم ما على أي مواطن ولهم ماله من حقوق وواجبات كفلها الدستور والقانون والدولة هي صاحبة السيادة والقرار والواجب النزول والطاعة تحت امر الدولة التي تمثل الوطن عموماً.. اما الشقيقة (الملكة العربية السعودية) فترطبتاً بها اواصر اخوة وجوار ومودة وقرابة ونسب ولن نسجم بالاسارة الى علاقاتنا الاخوية مع الشقيقة (السعودية) هذا امر.. اما الامر الذي هو اعجب منه قوله انه (هاشمي) من (ال بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهو وجماعته ينتمون الى المذهب (الزيدي) وان الدولة تقبلهم وتشردهم بسبب اتهاماتهم للمذهب الزيدي ومحاربتهم ومضايقتهم حتى على مستوى الصلاة بمنع أي شخص «يسربل» في الصلاة وامره «ان يضح»

قائد المسيرة التنموية الشاملة فخامة

الزعيم الرمزي على عبدالله صالح رئيس الجمهورية وما يسعى لتحقيقه من خلال برنامجه الانتخابي والذي حاز على اجماع وتأييد كافة ابناء الشعب والثقافة حوله كصمام امن وامان واستقرار للوطن والمواطن.. وما يحصل اليوم وما حصل في السابق وقبلة وقبله سواء من الفتنة (الحويفية) الاولى بقيادة الصريع حسين بدرالدين الحوفي او حتى بالمقارنة بما عاشته اليمن من تخريب (الجيبة) في المناطق الوسطى وانهاء متفرقة في الوطن او الاقتتال التي قامت او حرب الانفصال صيف عام ١٩٩٤م او التفجيرات التي قامت بها عناصر تنظيم القاعدة وغيرها اعتقد ان كلها استخدمت التطور والازدهار والامن والاستقرار وثقلت ثقلها في جسد الوطن وترزعزعت امنه ونهت اخواته ورغم كل تلك الجهود وجساماتهم وما يحدث اليوم من اعمال ارهابية في بعض مناطق محافظة صعدة بقيادة الراهبي عبدالملك الحوفي التي تعد في مضامينها ورواها اخطر بكثير من كل تلك الاحداث والتي استطاع فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ان يكون زعيماً بحجم الوطن ان يعمل بجد واخلاص ابنى حياته من اجل وطنه وشعبه عصمي على الهزيمة او الطرح والاستسلام مهما كانت حسامة الاحداث وثقلها (رسخ دعائم الثورة والنظام الجمهوري صانع الوحدة وحاميها اوجد الديمقراطية واقام حقيقة باتي نهضة اليمن ورتقيه بين الامم فكان (فارس العرب) حدث قاد هذا الفارس والقائد الملمح سفيانية النوطن من عنق الزجاجة التي بر الامان وامام تسامحه المشهود والمعروف لدى الجميع من من قاموا بتلك الاحداث وصفحه الصفح الجميل واحضارته بلا استثناء تحت مظلة الثوابت والولاء للوطن حتى من حاولوا الانقلاب على النظام الجمهوري، بل استيعابهم كمسؤولين في الدولة ومنهم من اصبح وزيراً ومحافظاً

يبدو ان الغالبية العظمى من التجار

المحتكرين والمخالفين لم يعد بمقدورهم التعامل بالعملة الوطنية المتعارف عليها «الريال» كونها اصبحت متدنية في قيمتها الشرائحية من وجهة نظرهم. ونحن نؤكد لهم ذلك، ولكن مهما كان الامر فلا بد ان يكون التعامل بالريال في جميع معاملاتها بيعاً وشراءً احتراماً وتقديراً وحياً للوطن الغالي علينا جميعاً، فإذا كان التعامل خارجياً فلا مساع من ان يكون «الدولار» طالما وتلك الدولة تتعامل به. اما في داخل الوطن فلا بد ان يسود التعامل بالعملة المتداولة «الريال اليمني» العملة الرسمية للدولة. ما دفعني ل طرح هذا الموضوع هو ما سمعته من امرأة ذهبت لشراء بعض الأدوات المنزلية من بعض المحلات

إجراء 'مقاولة' مع الولايات المتحدة كعادتها منذ

الاسبوعينيات. لكن العرب انزعجوا كثيراً، والاميركيين ما انجزوا لها غير التصديرات والتهديدات والوعد بالكف ان غيرت سلوكها. وقد عمدت اهلته العربية السعودية للتواصل مع إيران في عام ٢٠٠٦ في نطاق التشاور بشأن التوتر حول النووي وحول أمن الخليج والعراق؛ وأخيراً بشأن لبنان. وبدأ الإيرانيون جاسمين لجهة التعاون في منع النزاع الشيعي السني. لكنهم لم يجسموا أمرهم في الشؤون الأخرى لزيادة التوتر بينهم وبين الولايات المتحدة. وقد زادت المملكة من ضغوطها عليهم بجمع سبع دول إسلامية كبرى في اسلام آباد بباكستان، ودون إيران وسوريا. والطريف ان ذلك الاجتماع ما تحدث إلا في ثلاثة أمور: الإسلام المعتدل الذي تمكته تلك الدول، ليس ابن لادن والانتحاريين. من رفض ضرب إيران، ورفض التدخل الإيراني في الشرق العربي، ودعوة إيران للتعاون مع مجلس الأمن والجمع الدولي. وأخيراً حل مشكلات الشرق العربي وعن رأسها قضية فلسطين. وهكذا فهناك تحديان برعان لهذه الجهة: هل تستطيع إيران الفصل بين إراداتها الضغط والمساومة مع الولايات المتحدة من جهة، وعلاقتها مع العرب والمسلمين من جهة أخرى؟ أم أنها ستقتل مستخدم أنصارها في زعزعة الاستقرار كما في لبنان والعراق؟ بحجة إزعاج أميركا وإسرائيل؟ وعند سوريا فرصة الإصغاء لمصلحتها في الاستعادة الجولان وفي قيام علاقات طيبة مع لبنان والأردن والعرق. وإنها ربهات تواجها العرب وقمهم الناجحة. ويتوقف نجاحها على تصميمهم في تحقيق ما تواقفوا عليه. والرهانات لا تتعدى نهاية هذا العام.

التحديات التي تواجه قرارات القمة العربية

وبالعراق، وهناك فطاعات في فلسطين؛ وإن هذا التصوف لا يستند إلى الفشل الأميركي فقط بل وإلى التحرك الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي الواسع الذي قامت به المملكة العربية السعودية طوال عام ٢٠٠٦ تجاه تركيا وروسيا والهند والصين والاتحاد الأوروبي. ولذلك فإن التحدي الظاهر الآن، وفي فلسطين والعراق، يتمثل في وجود جيبهة عربية - أفريقية - دولية تهدف لمعالجة الآثار السلبية للسياسات الأميركية على المنطقة العربية بعامّة، ومنطقة الشرق العربي بخاصة. فهل يستجيب الأميركيون وكيف؟ وهل يستجيب الإسرائيليون وكيف؟ الأميركيون يقعون تحت ضغوط التجربس ومجلس الشيوخ. لكنهم يفتخرون أيضاً تحت ضغوط الدماء الأميركية اليومية بالعراق. ويقعون أخيراً تحت ضغوط النفوذ الإسرائيلي المتحول لقرار صالحيهم وقد انفقوا حتى الآن ما يزيد على ٢٠٠ مليار دولار أميركي بالعراق. ويقدر الخبراء الاستراتيجيون نفقاتهم المباشرة وغير المباشرة على العملية العراقية بـ ٢ تريليون دولار حتى عام ٢٠١٥؛ ولهذا فقد يكون الاهتمام العربي بالعراق متخرباً على أي أن يتحمل الآخرون معهم المسؤولية بحيث يستطيعون الانسحاب بالتدريج بشكل مشرف. وهذه خدمة لهم من ناحية أخرى فقد أعطا وعوداً لاكرار بدولة شبه مستقلة، وهذا الأثر يحظى لهم عداوة من تركيا ومشكلات دائمة إضافية مع العرب. من إنهم وعدوا الشيعة بالسلطة في العراق العربي، وهذا الأمر سلط عليهم إيران واعطاهم مجالاً جديداً للحركة

رضوان السيد

العربي. وقد خضع لإصلاعات الأميركيين في حقبة المحافظين الجدد وحقته أن العرب انتهوا، وهو ليس صديق الأميركيين، لكنه لا يقدر على التمرد عليهم. القسم الثاني زاود قوماً أو إسلامياً، والضرر إلى كسب الجمهور العربي والإسلامي. رجاء كسب مقابلة مع الأميركيين كما جرى عليه الأمر من قبل. وما فهم هذا الفريق طبعاً المحافظين الجدد، وأنهم لا يريدون أن يكون هناك شريك من أي نوع في تقدير المصلحة الوطنية الأميركية. لكنهم أقاموا من انصراف الولايات المتحدة إلى فتح جبهات على حسابها، يستطيعون النفاذ من شياكها للتحارب والنواصل في الوقت نفسه. والقسم الثالث من العرب، هو الذي وعد عليه الحصار أو الإحتواء الأميركي، وشعر بفداحة المسؤولة عن أمنه من جهة، وعن أمن الجوار الامة من جهة أخرى. وقد حاول مكافحة المتفلات عن طريق التواصل مع الولايات المتحدة، مع الأطراف الإقليمية، كما أفاد من انزعاج قوى إقليمية ودولية كبرى من سياسات الولايات المتحدة، ومن حركات المستفيدين الإقليميين. ثم جاء فشل الولايات المتحدة بالعراق، واستمرار الاضطراب في افغانستان، ليضع نهاية للأحادية القطبية للولايات المتحدة، ولغير من إدارة بوش الابن في فترته الثانية، وما انتهت بذلك السياسات الأميركية السابقة. لأن آثارها مسجورة، ولأن الولايات المتحدة لا تستطيع الاعتراف بالفشل. وعندما يقول الملك عبدالله بن عبدالعزيز الآن إن هناك احتلالاً غير مشروع